ح الجملة والغرض لما تقتضيه ح الاستباحة وما قيل شيخنا ح الحاشية جعلها للطلب غير ظاهر لانه يقيد ان كل موصوف بهذا كذا متوبا او مكانا او شخصا يطلب من الله اباحته ذلك وبعد اغيره واقع فيقيد ان معنى التعريف ح ان المكلف يستبيح بالثوب ونحوه ح المكان ونحو فيما يمنع ما كون الاستباحة او فيه ان نقول واقعة منه كما هو ظاهر وهذا هو المراد من قول الشارح الخ حشاه اسند الطلب للمكلف اخر عبارته ثم استظهر شيخنا ما حاصله زيادة تعمل والاضافة بيانية وهو مع ركاكته سابقه الامام ح امثال هذه العلل لا يظهر ح قوله ح تعريف النجاسة منع استباحة الصلاة فيما تعتبر الطهارة الظاهر حمل الاستباحة هنا على الملابسة بالفعل ما قولهم فيما يستبيح الدماء وتستبيحوا اعراض الناس واستباح حريمه لان الشأن لا يفعل الا الافعال ح وقوله بدا عترض بانه لا يشمل طهارة الماء المضاف واجيب بان الباء للملابسة ح حاشية شيخنا لا خصوصية للماء والقيد كغيره فصد لان البحث وارد بكل ما يجعله المصلي كذا ما او غيره كان الماء مضافا او لا قلت تقييد الماء بالمضاف ح وغيره وسر ان المعترض الباء سببية فلا يعترض بالمطلق لانه يباح بسبب التطهير به شرح المراد الملابسة الاتصالية بحيث يشتغل بانتقاله به خل فيه ظاهر البدن من حيث لا يغني عن قوله فيه نعم لو اراد مطلق الملابسة وارد ما قوله على كل شعر يشمله من حدث كما قال واورده بانه لا يشمل طهارة غسل الميت بانها تبيح الصلاة عليه والغرض من الحيض ايضا هنا زوجها واجيب بانها تبيح الصلاة له لولا المانع من الموت والكفر نظير غسل من مس ذكره فيه كما ح الشعر حيث ارادا الطهارة المستحبة التي لا يصلي بها بالاذان التي يرفع الطهارة المعتد بها اعتقادا كما سلف شيخنا او يجعل تخصيص زيادة الاولية بنية الوضوء ما نصه فيه نظر لان المانع وكذا الذي يباح بها كالمجد ويبيح لولا المانع وظهر وجه تمثيله ح اعتقاد الوثني نبيه ولو تبين عدمه او يراد على ما قال شيخنا بالاباحة على ما يشمل رفع خلاف المندوب واما قولهم انها تبيح الصلاة وغيرها وجوابه اولوي واعتراض شيخنا بالمجرد لالة الالتزام ح التعريف ولا حاجة له ما اصله لان مدار التعريف على تعريف خاصة مشيرة ولا يلزم استغنى ا جميع الخواص ولم يزد ابن عرفة ح تعريف النجاسة لعلمة اولة لان البحث لا يفيد الا نجس ح الحديث ان صح المانع عليه ونسي انكر على سالم يجيبه حين دعاه وتعال بانه لان مجعل جنبا فقال له سبحان الله ان المؤمن لا ينجس واورد ان تعريف النجاسة يشمل غصب الثوب والمكان واجيب بانه ليس هنا ذي خلقة

حشية والظاهر حمل المنع على الوضعي ا عمم الصحة ليشمل صلاة غير المكلف فلا يرد الغصب نقل الخطاب عن الذخيرة ان اطلاق النجس على المعفو عنه مجاز مشهور تغليبا لحكم جنسه عليه اذ المنع فيه وهو ظاهر على تفسير النجاسة بكونه ممنوعا وهو غير الصحة الحكمية خلافا للخطاب فهو متعقب وتمنع لولا العذر تغيير الرخصة فتدبر الثالث عد الشيء ا الاصل تبركا بالوارد وبدا من شغب الشراح الخ اختزل زيد نفسه ح نقل حه مع ان المقصود افادة مهم الفقه وبحوثه مما يأتي واما قذى غير الشعر ولو ا جميع اوصافه لانه كالفرد كما ا حاشية شيخنا ولا يضر بريح والا بجسمه ما يوجد خلافا لما ا الخرشي وغيره او ولدا على ما اخط عليه كلا ح وغيره واولى بردا او ثلجا او نحوهما ثوب واولى ذاب بنفسه فان وجد اخذه ميتة، وفي حكمه فيه هنا مسائل ا الاصل توخذ مما يأتي ا المكروهات صرحا ومفهوم ما قبل اذ ظهر او شك ا ضرر مغير بان ابرد ما بعد اولا واما الوعي انه بعد اربعين وشك انها هو اجس فجلها هو غير ظهور والعشر الكبر والابرة بين قليل الماء وكثير على الثواب مما يج وغيره وغير هذا او تغير بعد او ولو فرض بقاء التغير ا الماء بعد المجاور على الثواب وظر المعالج وا الملاصق خلاف بان الحاجب والمضاف وجماعة على عدم الضرر وارتضاه الخطاب وابن عرفة وا خرون على الضرر وارتضاه ابن مرزوق او مسك او بعضو له كطعام يابس بطبخ والارض كما قال الكل لطرشي لانه كالطبخ حينئذ او سبخ حي والميت بعد برئ غالبا ابيض وان تنجس ظاهرا ولو طرح فضة او بعمل محصور وا او وقد نظر فقد اضطرب فيه الا جهوري كما ا حاشية شيخنا هل يضر لقدرته او لا لعسر التحرز منه او قرار اقام عليه او مربد او مطروح ولو قصد اس اجزاء الارض ولو احرقت كالجير او صارت عفا فير كما ا ج وغيره وا ا بعض التيمم عليها لانه كطهارة ضعيفة كملح ضع على الراجح مما ا الاصل من غير زرع والارض وطبخ وليس كالخطاب لان طبخ الملح لا يحيله خلافا لج او اناء من الارض وبناء غير وا احديد او ا حاشية قطران وان جرمها الذي يحضر ولا معفو لوعاء المسلوب ا الاصل وضر اللون والكلح وان بقي كما حرر ج وغيره الا الوباع مطلقا فلا يضر ولو بينا كملح نجس وشب وحاشية شيخنا خلافا لج الحاج انه كحمل الصبيان لا متغيرا معفو عن قدر ولو بعضه خلافا لابن الحاجب قال ابن كمال يأتي من الحنفية لا بد من التجوز ا قولهم تغير ريح الماء او لونه